مسبوق به اقوال اي خمسة وقول واحد افعال اي ثمانية فالجملة ثلاثة عشر التي
هي اركان الصلاة واما الطمانينة فهيئة تابعة للركن عما التحقيق خلافا للمصنف
فيما سياتي من عد الهيئات اركانا فالاقوال تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة
والتشهد الاخير والصلاة عما النبي صما الله عليه وسلم بعده والتسليمة الاولى
والافعال النية لانها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين
والجلوس بين السجدتين والجلوس الذي يعقبه السلام والترتيب وبهذا
تعرف ما في عد المصنف لها خمسة كالاقوال وجعله النية عقدا جامعا بينها وسكوته
عن الترتيب وادراجه الاعتدال في القيام واعتراضه عما هذا التعريف بانه
غير جامع لخروج صلاة الاخرس لعدم الاقوال فيها وصلاة المجنازة والمريض الذي
يجب اركان الصلاة عما قلبه والمربوط عما خشبة لعدم الافعال فيها ويجيب
بان اجماع الاقوال والافعال انما هو بحسب الغالب ولذلك يزاد بعضهم
في التعريف غالبا فلا ترد المذكورات لندرتها ويجيب ايضا بان المراد اقوال
وافعال حقيقة او حكما فان صلاة الاخرس وغيرها ما هو بدل عن الاقوال
عما قلبه وان كان اصليا لزمه القيام بقدر الفاتحة والقعود بقدر التشهد
وهكذا ابدا لاعن الاقوال وهنه اقوال حكما وصلاة المجنازة فيها اقوال
وهي ظاهرة وافعال وهي القيامات وهي افعال متعددة حكما لحمل القيام
للفاتحة فعلا والقيام للصلاة عما النبي صما الله عليه وسلم فعلا وهكذا
وان كانت في الحس فعلا واحدا وصلاة المريض والمربوط عما خشبة فيها
افعال حكما لانه يجري الافعال عما قلبه ويجيب ايضا بان التعريف للصلاة
بحسب الاصل فلا يرد عروض مانع من الاتيان بالاقوال كما في صلاة الاخرس
او بالافعال كما في صلاة المريض والمربوط عما خشبة واعتراض عليه ايضا
بانه غير مانع لدخول سجدة التلاوة والشكر فيها فان فيهما اقوالا وافعالا
فالاقوال هي تكبيرة تكبيرة الاحرام بها وتكبيرة الهوي للسجود والرفع
منه والتسبيح في السجود واللام والافعال هي النية والهوي للسجود
والرفع منه والسجود ويجيب بان المراد الاقوال والافعال الواجبة
فانها هي المقصودة والمندوبات تابعة لها بدليل ان حقيقة الصلاة
لا تتوقف عليها لكن تعتبر لكمالها وليس في سجدة التلاوة والشكر

الا

الاقوال واجبان وهما تكبيرة الاحرام والسلام وفعلان كذلك وهما النية والسجود
وكل من هوي والرفع منه غير مقصود فهي خارجة بالتعبير بالجمع في الاقوال
والافعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم اعترض بان ذلك يقتضي
ان التكبير والتسليم ليسا منها فيكونان خارجين عن حقيقة الصلاة وليس
كذلك ويجاب بان الشيء قد يفتتح ويختتم بما هو منه كما هنا وقد يفتتح
ويختتم بما ليس منه كخطبة العيدين فانها تفتتح بالتكبير وليس منها
وتختتم بالدعا للسلطان وولاة المسلمين وليسا منها ومن افتتاح الخ
بما ليس منه ما في الحديث مفتاح الصلاة الطهور شرائط اي مخصوصة
كما في بعض النسخ واعترض بان الشروط ليست من حقيقتها واجيب
بان هذا بسبي ما تتمة التعريف لان الشروط خارجة عن الماهية
ولكن اتى به اشارة لتوقف صحة الصلاة عما الشرائط المخصوصة
الصلاة المفروضة اي حتى الصلاة المفروضة الصادق بالمتعدد
فساوت ما في بعض النسخ من قوله الصلوات المفروضات وصح الاخبار
عنه بقوله خمس وانما يقال يلزم عما النسخة الاولى الاخبار بالجمع
عن المفرد بخلاف ما في بعض النسخ لتساويهما بالتاويل تم النسخة الا
احتاجت للتاويل وفي بعض النسخ لا يحتاج للتاويل وما الاحتياج للتا
اولى مما يحتاج اليه والمراد المفروضة اصالة عما الاعيان فخرجت المنذورة
لان اصلها الندب وانما اوجبها الانسان عما نفسه فعرض لها الوجوب بسبب
النذر وخرجت صلاة الجنازة لانها مفروضة عما الكفاية فاذا قام بها البعض
كفى عن الباقين وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة فيكفر جاحدها ولا
يعذر احد في تركها ما دام في وقتها
خمس اي في كل يوم وليلة ولو تقديرا
فشمل الايام الثلاثة من ايام الدجال فانه يخرج في آخر الدنيا آخر يوم منها
ويمكث اربعين يوما اليوم الاول كسنة والثاني كشهر والثالث كجمعة
وباقي الايام كايامكم هذه فسالت الصحابة النبي صما الله عليه وسلم لما ذكر
ذلك فقالوا اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم فقال لا اقدروا له
قدره فتقدر الاوقات بحساب عادات الصلوات والصوم وسائر العبادات

ولي
ويل